

القدس عام 2005 حقائق ومعلومات

المحتويات

الصفحة	الموضوع
2	— مقدمة
3	— التاريخ
3	— شرقي القدس العربية وحدود البلدية
4	— سياسات الكيان الصهيوني منذ 1967
5	— الوضع القانوني
6	— السكان
7	— الأوضاع الديمغرافية
8	— مساحة بلدية القدس منذ 1967
9	— الأحياء الفلسطينية في الأراضي المصادرة في شرقي القدس
10	— السلطة الوطنية - محافظة القدس
11	— المناطق المأهولة (المبنية) في شرقي القدس
12	— حقوق الإقامة
13	— بطاقات هوية القدس المسحوبة
14	— الاسكان وتدمير المنازل
16	— الأرض والاستيطان
17	— مصادرة الأراضي في شرقي القدس
18	— المستوطنات الصهيونية في شرقي القدس
18	— نشاطات استيطانية جديدة
20	— غلاف القدس
21	— القدس - البلدة القديمة
22	— المستوطنون داخل وحول البلدة القديمة - القدس
22	— سياسات بلدية القدس
23	— مقارنة خدمات البلدية بين العرب والصهاينة
25	— التعليم

منتدى بيت المقدس
لجنة يوم القدس

القدس عام 2005
حقائق ومعلومات

مقدمة

هذه بعض الحقائق والمعلومات عن القدس نقدمها بشكل موجز وهي مترجمة عن مفكرة عام 2006 التي أصدرتها الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ونأمل أن تساعد في توعية أبناء أمتنا على الأوضاع المأساوية الخطيرة التي تعيشها القدس – قلب العروبة – حاضنة المقدسات الإسلامية والمسيحية وجوهر الصراع العربي الصهيوني.

سيذكر العارُ أن العُربَ دمرهم يوم الكريهة مجهولٌ ومرنولٌ
ولا يسلمُ من إثم الوئى أحدٌ فكأننا عن ضياع القدس مسؤولٌ

القدس

التاريخ

* الانتداب البريطاني وحرب 1948.

خلال الانتداب البريطاني كانت البلدة القديمة من القدس والأحياء المجاورة مثل الطالبية والبقة والقطمون التي تقع جنوب غربي المدينة، محاطة بستة وستين (66) قرية عربية مثل دير ياسين، لفتا، المالحة، عين كارم، بينما كان المتدينون اليهود يقطنون في جزء من البلدة القديمة والأحياء شمالي غربي المدينة، وشكل الفلسطينيون الأغلبية المطلقة للسكان في منطقة القدس وامتلكوا معظم الأراضي – وفيما يلي بعض الإحصائيات حسب سلطات الانتداب البريطاني.

سكان القدس	سكان منطقة القدس	1948
65.010	150.590	الفلسطينيون
99.320	105.520	اليهود
110	160	غيرهم
<hr/>	<hr/>	
164.440	253.270	المجموع

ملكية الأراضي عام 1948

غربي القدس	منطقة القدس	القرى الغربية
40% الفلسطينيون	84% الفلسطينيون	90% الفلسطينيون
26.1% اليهود	2% اليهود	10% اليهود
33.9% مرافق عامة	14% مرافق عامة	

(سامي هداوي – الحقوق والخسائر الفلسطينية 1948)

شرقي القدس العربية وحدود البلدية

توسعت مساحة شرقي القدس العربية من 6.5 كم²، وذلك بمصادرة 70 كم² من أراضي شرقي القدس و28 قرية مجاورة وتم ضمها إلى أراضي الكيان الصهيوني إضافة إلى مساحة غربي القدس المحتلة والبالغة مساحتها 38 كم² في ذلك الحين.

وقد أصبحت مساحة بلدية القدس 108 كم² وتمثل 28% من أراضي الضفة الغربية وهدفاً لتأمين وحدة وتجانس وأغلبية يهودية في قسمي المدينة – شرقيها وغربيها وبالتالي

أصبح عدد كبير من المناطق الفلسطينية المأهولة خارج حدود البلدية مثل الرام، العيزرية، أبو ديس، وقلنديا ومخيمها.

وفي 1967/6/28 اتخذ الكنيست الصهيوني قراراً بتعديل قانون 1950 الذي نص على أن القدس عاصمة للكيان الصهيوني، وذلك بقرار غير شرعي بتطبيق الإدارة الإسرائيلية على شرقي القدس.

وأول الإجراءات مباشرة بعد حرب 67 كان طرد سكان حارة المغاربة بالقوة - وعددهم 6.000 نسمة، وتدمير حوالي 135 منزلاً يقطنوها، وذلك من أجل انشاء ساحة واسعة أمام حائط البراق. وفي اجتماع هيئة الأمم المتحدة 1967/7/4 وبموجب قرار 2253، طالبت هيئة الأمم المتحدة الكيان الصهيوني بالرجوع عن كل الإجراءات التي نفذتها في القدس والامتناع من الآن فصاعداً عن اتخاذ أي إجراء يغير وضع القدس. وبالرغم من قرار هيئة الأمم فقد صادر الكيان الصهيوني أكثر من 25.870 دونماً في القدس في السنوات الثلاث الأولى بعد الاحتلال.

سياسات الكيان الصهيوني منذ 1967

إن كل الاستراتيجيات الصهيونية المتعلقة بالقدس، سواء كانت على صعيد البلدية أو الدعم الكامل للحكومة الوطنية كانت من تخطيط رئيس البلدية السابق تيدي كوليك ولا زالت خطته وسياساته تنفذ بكل حماس ودقة، مدفوعة برغبته في اقتطاع "القدس الكبرى" من الضفة الغربية وضمها إلى أراضي الكيان الصهيوني.

إن استراتيجية الكيان الصهيوني في "تهويد القدس" تطلبت استيطان البلدة القديمة والأحياء الملاصقة، وإقامة ضواحي وربطها بشوارع عريضة لتكثيف الإسكان الصهيوني في المناطق التي ضمت من شرقي القدس.

وقد وصفت الأراضي الفلسطينية بأنها أراضي غير مستعملة أو غير مستغلة حتى يتم استملاكها ولمنع الفلسطينيين من تطويرها والسكن فيها ولتهجير الفلسطينيين منها.

وحسب قوانين الانتداب البريطاني: قانون الأراضي - استملاك الأراضي للمنفعة العامة لعام 1943، فقد تم تفويض وزير المالية الصهيوني بإصدار أوامر استملاك للعقارات الخاصة "للمنفعة العامة" إذا وجدت، والذي كان من السهل على وزير المالية إيجادها تحت أي غطاء.

وبين عامي 1967-1996 تم استملاك 23.500 دونم من الأراضي الفلسطينية بموجب هذا القانون.

في 1980/7/30 قررت الحكومة الصهيونية تثبيت قرار "الأمر الواقع" بضم شرقي القدس وأعلنت القدس "عاصمة موحدة أبدية" للكيان الصهيوني من خلال "القانون الأساسي للقدس" وبذلك شكلت خرقاً فاضحاً للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقد تم شجبها وادانتها بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 748 الصادر في 1980/8/20 الذي أعلن "كل الإجراءات والقوانين التي اتخذتها إسرائيل كقوة احتلال والتي غيرت أو التي تهدف إلى تغيير معالم ووضع المدينة المقدسة، وبخاصة القرار الأخير - القانون الأساسي للقدس - تعتبر لاغية وغير قائمة ويجب العودة عنها".

الوضع القانوني

حسب القانون الدولي فإن شرقي القدس هي أرض محتلة، مما يعني أن اتفاقية جنيف الرابعة تطبق عليها، وليس لإسرائيل الحق في استملاك القدس بسبب احتلالها العسكري لها. والقانون الدولي يرفض ادعاءات إسرائيل بالحق بامتلاك شرقي وغربي القدس وإعلانها "عاصمة أبدية موحدة" لإسرائيل وبالتالي أدان القانون الدولي محاولات الكيان الصهيوني تغيير وضع القدس.

إن هذه المحاولات واستمرارية سياسة وإجراءات الكيان الصهيوني في القدس تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة وكذلك المواثيق والقرارات الدولية، (مثلاً القرارات الدولية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك قرارات إلغاء كل أنواع التمييز العنصري)

لقد صدرت عشرات القرارات من هيئة الأمم المتحدة تؤكد على عدم قانونية ضم القدس وأن القدس جزء أساسي من الأراضي المحتلة.

وبموجب القانون الإسرائيلي فإن وضع شرقي القدس مختلف تماماً عن باقي المناطق المحتلة عام 1967 التي تخضع للاحتلال العسكري. وباعتبارهم "مقيمين" في القدس في إسرائيل، فإن الفلسطينيين يتمتعون ببعض الفوائد والمنافع التي حرم منها باقي سكان الضفة الغربية وغزة. وهم لا يخضعون لقيود على الحركة المفروضة على باقي الفلسطينيين، وهم كذلك يتمتعون بالحصول على التأمين الصحي وعلى الخدمات الاجتماعية الأخرى مثل باقي السكان الإسرائيليين، ومع ذلك فإنهم يخضعون لقوانين وسياسات التمييز العنصري التي تستهدف تقليص عدد الفلسطينيين في القدس.

السكان

قامت السلطات الصهيونية مباشرة بعد احتلال القدس عام 1967 بإجراء إحصاء للسكان وبلغ عددهم 66.000 مقدسي ضمن حدود بلدية القدس 44.000 منهم داخل حدود

بلدية القدس العربية و 22.000 ضمن القدس التي تم ضمها للكيان الصهيوني. تم تصنيف هؤلاء الفلسطينيين كمقيمين دائمين في القدس (حسب قانون الدخول لإسرائيل عام 1952 وحسب تعليمات وقوانين الدخول لإسرائيل لعام 1974) والذين لم يتم تسجيلهم لعدم وجودهم في القدس بسبب الدراسة، أو زيارات خارجية لسبب ما وغيرها من الأسباب، كان عليهم أن يتقدموا بطلبات جمع الشمل إلى وزارة الداخلية. في عام 1967 كانت نسبة السكان حسب الإحصائيات الصهيونية 25.8% عرباً فلسطينيين و 74.2% يهود.

ومنذ 1967 شجعت الحكومة الصهيونية اليهود للسكن في شرقي القدس وقدمت لهم حوافز عديدة منها شروطاً تسهيلية لشراء الشقق، مساعدات، إعفاءهم (كلياً أو جزئياً) من ضرائب البلدية لمدد متفاوتة.

ونتيجة لذلك فإن المستوطنين في شرقي القدس أصبحوا يشكلون حوالي 75-80% من الزيادة العامة في سكان القدس اليهود منذ 1967 ومع ذلك فإن نسبة السكان قد تغيرت لصالح الفلسطينيين بنسبة 33.6% للعرب و 66.4% لليهود.

مؤسسة القدس للدراسات الإسرائيلية قدمت إحصائية بإجمالي عدد السكان عام 2004 وهو 706.400 نسمة (10% من مجموع سكان الكيان الصهيوني) منهم 469.300 يهودي و 227.100 فلسطيني. ويمثل اليهود المتدينين (الأرثوذكس) نسبة الثلث. المستوطنون في شرقي القدس يصل عددهم إلى 185.000.

أرقام الإحصائيات الفلسطينية أكثر من ذلك بكثير – حوالي 250.000 نهاية عام 2004، علماً بأن ثلث حاملي الهويات المقدسيين يقطنون خارج المدينة في مدن الضفة الغربية القريبة وتقدر دائرة الإحصاءات الفلسطينية سكان محافظة القدس بـ 407.712 نسمة في نهاية عام 2005 منهم 251.289 يقطنون في القدس، التي ضمها الكيان الصهيوني.

تكاثر عدد اليهود الذين يغادرون القدس الآن – وزادوا عن الذين يرغبون في السكن فيها وذلك منذ عام 1990 وبلغ عددهم 200.000 يهودي وبلغ عدد الذين غادروا خلال العام الماضي فقط 18.100 يهودي.

وفي نفس الوقت يزداد عدد السكان العرب بسرعة أكبر، حوالي ثلاثة أضعاف السكان اليهود الذين تبلغ نسبة تكاثرهم أقل من باقي اليهود في الكيان الصهيوني. وشهدت الأعوام القليلة الماضية تناقصاً في عدد السكان اليهود في القدس.

الإحصائيات التي صدرت في كتاب الإحصاء السنوي من القدس تشير إلى أنه في الفترة بين 1992-2002، غادر القدس 164.000 يهودي معظمهم من العلمانيين،

المتدينين. عام 2004 غادر القدس 18.100 يهودي ودخلها 11.400 وذلك يعني هجرة داخلية سلبية تعدادها 6.700- إضافة إلى ذلك فإن السكان الفلسطينيين أصغر سناً من اليهود بشكل واضح.

58% من مجموع السكان في القدس يقطنون شرقي القدس التي ضمها الكيان الصهيوني عام 1967، 45% من اليهود بينما بلغ عدد المستوطنين اليهود فيها 39% من عدد السكان.

وحسب مؤسسة القدس للدراسات الإسرائيلية ووزارة الدفاع الصهيوني هناك حوالي 90.000 مقدسي يحملون بطاقة الهوية الإسرائيلية يعيشون خارج حدود البلدية قبل بناء جدار الفصل العنصري. ومنذ بداية بناء الجدار عاد عشرات الآلاف منهم إلى المدينة ونتيجة لذلك فقد ارتفعت أجرة السكن بشكل خيالي.

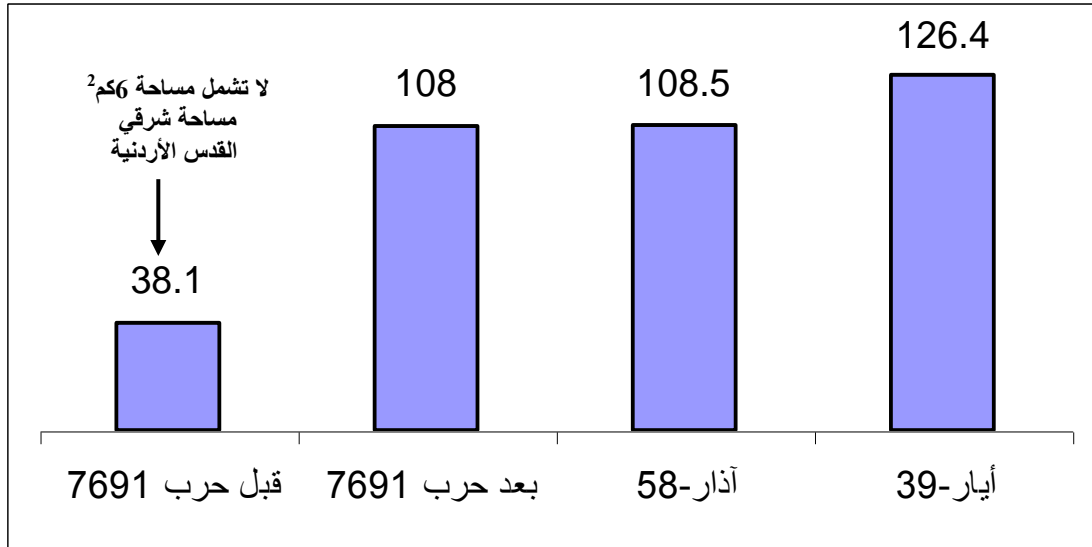
الأوضاع الديموغرافية

المجموع	الفلسطينيون	اليهود وغيرهم	
706.400	237.100 (33.6%)	469.300 (66.4%) 185.000 - 200.000	مجموع السكان (2005-2004) منهم مستوطنون في شرقي القدس اليهود المسلمون المسيحيون
1.9	3.7	1.5	نسبة نمو السكان (%) 2004
155.7	223.3	132.3	المجموع 2002-1967
100	33.6	66.4	نسبة السكان 2004%
	37.8/34.6/32.8	62.2/65.4/67.2	النسب المتوقعة 2020/2010/2005
	<u>مسلمون</u> <u>مسيحيون</u>	<u>اليهود فقط</u>	السكان حسب الأعمار 2003%
34.7	21.2 42.8	31.6	14-0 سنة
42.2	45.8 44.3	40.9	15-44 سنة
14.8	19.5 9.9	16.9	45-64 سنة
8.3	11.9 3.0	10.6	أكبر من 65
3.00	31.8	24.7	نسبة المواليد 2002
			طفل/1000 من السكان
3.9	4.1	3.8	نسبة الخصوبة 2002

وبسبب هذه الأوضاع الديموغرافية فإن الحكومة الصهيونية استعملت كافة الوسائل لمقاومة هذا الوضع ومنها وضع عدة خطط لتوسيع حدود البلدية، عزل شرقي القدس عن الضفة الغربية من خلال إقامة أطواق المستوطنات، وأخيراً بناء جدار الفصل العنصري. التمييز العنصري في مصادرة الأراضي وعمليات البناء وهدم المنازل، الحرمان من الإقامة والمساعدات الاجتماعية للفلسطينيين وتقسيم موازنة البلدية لصالح غربي القدس مما أدى إلى تأثيرات ضارة على البنية التحتية في شرقي القدس.

مساحة بلدية القدس منذ 1967

المساحة بآلاف الدونمات



الأحياء الفلسطينية في الأراضي المصادرة

في شرقي القدس

ملاحظات	عدد السكان	المساحة/دونم	الحي
بعض السكان مشمولين في الصوانه	1.899	1.745	الطور
تشمل خربة بيت ساحور	13.865	1.736	الثوري
تشمل بعض عرب السواحرة	14.599	2.949	جبل المكبر
	10.991	2.394	العيسوية
تشمل طريق نابلس	6.462	823	باب الساهرة
	22.685	5.294	بيت حنينا
	6.237	1.577	بيت صفافا
	2.729	7.111	الشيخ جراح
تشمل مخيم شعفاط 347 دونم ولا	37.357	2.546	شعفاط
تشمل منطقة قلنديا الصناعية			
مساحتها 1.731 دونم	10.360	537	سلوان
	12.265	5.333	صور باهر/أم طوبا
	7.739	347	وادي الجوز
تشمل الحي اليهودي و 3.932 يهود	35.370	900	البلدة القديمة
تشمل أم لسان	مشمولة في	2.342	عرب السواحرة
	جبل المكبر		
	4.175	506	وادي حلوة
تشمل سكان منطقة قلنديا الصناعية	10.080	2.441	كفر عقب
تشمل وادي قدوم	13.598	1.262	راس العامود
تشمل زهور ودير كريمزان	989	2.939	شرفات
السكان تشمل الطور	18.833	851	الصوانة

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي عن القدس 2005/2004 مؤسسة القدس للدراسات الإسرائيلية

السلطة الوطنية — محافظة القدس

إن محافظة القدس/ السلطة الوطنية لها حدود تختلف عن حدود بلدية القدس الإسرائيلية - وهي تشمل شرقي القدس التي تم ضمها بطريقة غير قانونية إلى الكيان الصهيوني وبالتالي فإن إحصائيات الطرفين تشمل مناطق إحصائية تختلف في الرؤيا والمجال.

المساحة الكاملة لمحافظة القدس 319.790 دونم، منها 117.551 دونم في المناطق التي تم ضمها إلى حدود الكيان الصهيوني (بلدية غربي القدس).
وحسب إحصائيات السلطة الوطنية الفلسطينية في كانون أول 1997، بلغ عدد الفلسطينيين الذي يقطنون محافظة القدس 323.837 فلسطيني، منهم 210.209 يقطنون داخل حدود البلدية و 113.628 خارجها.
وحسب التوقعات لعام 2006 فسوف يبلغ عدد السكان في المحافظة 255.545 مواطن داخل القدس و 155.971 خارجها، وهؤلاء موزعون كالتالي:

السكان الفلسطينيون في محافظة القدس باستثناء سكان شرقي القدس المضمومين

إلى الكيان الصهيوني

المناطق المبينة - دونم	السكان 2006	الموقع	المناطق المبينة - دونم	السكان 2006	الموقع
393	1.406	بيت حنيننا - البلد	2.033	12.290	أبو ديس
450	1.624	بيت دقو	2.101	17.656	العيزرية
777	3.874	بيت سوريك	1.307	5.287	السواحة الشرقية
1.545	4.327	بيت عنان	387	2.442	الشيخ سعد
1.158	6.180	بير نبالا	287	2.495	الزعيّم
644	6.187	حزما	10275	9.764	عناتا
5	378	خرايب أم اللحم	1.601	6.462	بدو
447	2.155	رفات	104	222	النبي صمويل
2.740	7.607	قطنة	342	3.287	جبع
190	1.171	قلنديا	288	2153	الجديره
320	9.198	مخيم قلنديا	3.178	25.975	ضاحية البريد -
1.922	10.565	كفر عقب	475	4.711	الرام
	2.13	بدو الجهالين	477	2.099	الجيب
	63	غيرهم	379	681	القببية
24.510	155.971	المجموع:	279	1.593	بيت اجزا بيت كسا

عن كتاب احصاء رقم 7 لعام 2005 السلطة الوطنية الفلسطينية

- نسبة اسكان المنازل في محافظة القدس 5.1 شخص للمنزل الواحد وفي شرقي القدس 4.7 شخص.
- في محافظة القدس معدل عدد الغرف 3.2 بينما في شرقي القدس 3 غرف.
- 14.8% من منازل محافظة القدس يقطنها 3 أو أكثر من السكان، بينما ينطبق هذا لوضع على 18.1% من منازل شرقي القدس. معدل كثافة عدد السكان في المحافظة هو 2 للغرفة ولشرقي القدس 2.1 شخص للغرفة – إحصائيات فلسطينية.

المناطق المأهولة (المبنية) في شرقي القدس

المنطقة بالدونم	الموقع
1.611	بيت حنينا
1.338	شعفاط ويشمل مخيم شعفاط
545	العيسوية
781	الطور
3.629	شرقي القدس
723	سلوان
152	جبل المكبر
44	السواخرة الغربية
1.341	بيت صفافا
101	شرفات
1.421	صور باهر
146	أم طوبا
<hr/>	<hr/>
11.832	المجموع

كتاب الاحصاء رقم 7 عام 2005 (السلطة الوطنية)

حقوق الإقامة

إن سياسات الكيان الصهيوني بالنسبة للمقدسين العرب، مثل سياسات تقييد الإقامة والبناء، تهدف إلى فصلهم عن الفلسطينيين في الضفة الغربية ولتهجيرهم من القدس من أجل تأمين أغلبية يهودية على المدى البعيد. وحتى هذا اليوم، فإن كل فلسطيني غير مصنف من قبل السلطات الصهيونية بأنه مقيم دائم في شرقي القدس، بما في ذلك الزوج أو الزوجة، الأولاد وغيرهم من الأقارب غير المقيمين الدائمين، يجب أن يتقدموا بطلبات جمع شمل العائلات حتى يستطيعوا الإقامة بشكل قانوني. إن قرار قبول أو رفض هذه الطلبات حسب القانون الصهيوني هي بيد وزير الداخلية وقراره قطعي وغير مجبر على إعطاء تبريرات لرفضه الطلب.

إن الكيان الصهيوني يطبق عدداً من أساليب التمييز العنصري للسيطرة على الفلسطينيين الذي يقيمون بشكل قانوني في شرقي القدس، وأحد هذه الوسائل هي مصادرة بطاقة الهوية بذرائع بيروقراطية متعددة. أحد هذه الوسائل الفعالة هي قانون 1952 قانون الدخول إلى إسرائيل وأنظمة الدخول إلى إسرائيل لعام 1974 وكلاهما ينظم شؤون الإقامة في الكيان الصهيوني.

إن أوامر التقييد التالية لا تطبق على اليهود المقيمين بشكل دائم والمواطنين الإسرائيليين ولكن تطبق فقط على الفلسطينيين.

- الذي يرغب في السفر إلى الخارج يجب أن يحصل على "تأشيرة عودة" وبدون ذلك يفقد حق العودة.
- الذين يرغبون في الإقامة/المواطنة في مكان آخر يفقدون حق الإقامة في القدس، وهذا الإجراء يرجع إلى قرار صدر عن وزير الداخلية في كانون أول 1995 الذي جعل إمكانية الإقامة الدائمة تعتمد على إثباتات أو براهين بأن "مركز حياة" الشخص تقع في ضمن حدود بلدية القدس.
- وقد فقد حوالي 3000 مواطن بطاقات هويتهم على هذه الخلفية من 1995-1999 وفي آذار 2000 قام وزير الداخلية شارانسكي بتقديم اعتراض إلى محكمة العدل العليا لوقف هذه السياسة وإعادة حقوق الإقامة التي تم سحبها.
- إذا استمر المواطن في الإقامة خارج القدس لمدة أكثر من سبع سنوات فإنه يفقد حق الإقامة الدائمة. وفي عام 1996 اتخذت الحكومة الصهيونية قراراً يحرم كل من يقيم في "المناطق" (الضفة الغربية) أكثر من سبع سنوات من حق الإقامة الدائمة في القدس.

▪ الذين يرغبون في تسجيل أبناءهم كمقيمين في القدس يستطيعون ذلك في حالة حصول والد الطفل على بطاقة هوية القدس صالحة.

ونتيجة لذلك فهناك أعداد لا حصر لها من حالات الأطفال "غير المسجلين" لوالدين يعيشون بشكل "غير قانوني" في القدس، والذين لا يحق لهم الالتحاق أو الاستفادة من الخدمات التعليمية أو الصحية، ولحالات أمهات مقدسيات أُجبروا على مغادرة القدس.

هناك أعداد كبيرة من أزواج أو زوجات غير مقيمين (من غزة والضفة الغربية) الذين عليهم أن يتقدموا بطلبات جمع الشمل حتى يعيشوا بشكل قانوني مع أزواجهم في القدس. ويتم رفض معظم هذه الطلبات بدون إبداء الأسباب أو المبررات.

إن السياسة الصهيونية للتهجير الصامت أو "الإبعاد الصامت" من شرقي القدس، من خلال قرارات المحاكم، أو إجراءات إدارية، تسببت في سحب أكثر من 6.500 بطاقة هوية من السكان المقدسيين المقيمين في شرقي القدس منذ 1967، وهذا الرقم لا يشمل الأطفال والمعالين الذين فقدوا بطاقات هويتهم.

بطاقات هوية القدس المسحوبة

العام	عدد البطاقات	العام	عدد البطاقات	العام	عدد البطاقات	العام	عدد البطاقات
1967	105	1977	35	1987	23	1997	1.067
1968	395	1978	36	1988	2	1998	1.88
1969	178	1979	91	1989	32	1999	411
1970	327	1980	158	1990	36	2000	207
1971	126	1981	51	1991	20	2001 حتى شهر نيسان	15
1972	93	1982	74	1992	41	2002	لا معلومات
1973	77	1983	616	1993	32	2003	272
1974	45	1984	161	1994	45	2004	16
1975	54	1985	99	1995	91		
1976	42	1986	84	1996	793	المجموع	6.396

المصدر : بتسلم

قامت وزارة الداخلية بإعادة بطاقات 83 فلسطيني في عام 2003 و 16 فلسطينياً عام 2004.

في أيار 2002 قررت الحكومة الصهيونية وقف دراسة طلبات جمع الشمل التي تقدم بها مواطنون غير مقدسيين.

وفي تموز 2003 صوت الكنيست الصهيوني بأغلبية 53 ضد 25 صوتاً على قرار يمنع الفلسطينيين الذين يتزوجون مواطنات إسرائيليات من الحصول على الجنسية

الإسرائيلية أو حق الإقامة الدائمة، وبالتالي منعهم من الإقامة في القدس أو الكيان الصهيوني. هذا القانون أصبح تعديلاً في فقرة قانون الجنسية الذي يتعلق بجمع شمل العائلات "قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل" - قانون مؤقت 2003 - والذي يعمل بشكل رجعي. إن المبررات بصدور هذا القانون هو "الأمن" ولكن السبب الحقيقي هو مبررات ديموغرافية لمنع زيادة المواطنين العرب في الكيان الصهيوني.

إضافة إلى ذلك فإن الأطفال الذين يولدون في المناطق المحتلة لآباء مقيمين بشكل دائم في الكيان الصهيوني قد تأثروا بهذا القرار لأنهم سوف يقبلون كمقيمين في الكيان الصهيوني بعد الموافقة على جمع شمل العائلات. ومع ذلك فقد تم تجميد كل هذه الطلبات في أيار 2002. وفي تموز 2004 صوت الكنيست الصهيوني على تمديد قانون المواطنة ستة أشهر أخرى.

الإسكان وتدمير المنازل

حقائق وأرقام

في حزيران 1967 قامت السلطات الصهيونية بتوسيع حدود القدس بمصادرة وضم حوالي 70 كم² منها إلى بلدية غربي القدس، تم استملاك 24 كم² منها لإقامة أحياء يهودية (مستوطنات) ضمن تنفيذ مخططات أساسية جاهزة، بينما لم يكن هناك مخططات جاهزة لمساحة 45 كم² لمشاريع الإسكان الفلسطينية المطلوبة، (وهي 8% من إجمالي مساحة شرقي القدس - ومن هذه المساحة تم تخصيص 7.3% منها لإقامة المساكن و 0.6% للمشاريع التجارية والصناعية).

وبما أن سياسة الكيان الصهيوني في القدس مبنية على أسس سياسية تهدف إلى تأمين أغلبية يهودية في القدس، فمن أصعب الأمور على الفلسطيني الحصول على رخصة بناء. ويقدر عدد الأبنية التي تم بناءها بدون ترخيص حوالي ثلث مجموع الأبنية (عددتها حوالي 10.000 منزل) وبذلك فهي غير قانونية حسب القانون الإسرائيلي، كما أن 4 من كل 5 منازل تم بناءها في السنة هي غير قانونية - أي لم تحصل على ترخيص بناء.

من أهم العراقيل التي تواجه طالبي ترخيص البناء وجود ساحات واسعة في شرقي القدس مصنفة بأنها "غير صالحة للبناء" أو "مناطق خضراء" أو "مساحات مفتوحة" يمنع البناء فيها. وينطبق الأمر كذلك على المناطق المخصصة لمشاريع البناء الصهيوني لإقامة مبان عامة أو طرق وفي مناطق تفتقد البنية التحتية (الطرق، المياه والمجاري) وإضافة إلى

ذلك، فإن هناك صعوبات جمة لابرار وثنائق ملكية للأراضي حيث أن معظم الفلسطينيين لم يوثقوا ملكية أراضيهم أيام الحكم العثماني والبريطاني والأردني والصهيوني. ومما يزيد الأمور تعقيداً ملكية الأرض لعدد كبير من الورثة الذين يصعب تواجدهم للحصول على تقديم الطلبات اللازمة.

وهناك مشكلة أخرى وهي ارتفاع كلفة إصدار ترخيص بناء، ودفع ضرائب مباشرة وغير مباشرة، أجره المهندسين والمخططين ورسوم أخرى تقوم بلدية غربي القدس بجبايتها وبسبب التعقيدات والعقبات الصهيونية هناك نقص كبير في عدد المنازل المتوفرة للفلسطينيين.

الكثافة السكانية بين العرب واليهود غير متساوية – فبينما يبلغ عدد الأشخاص في المنزل الواحد عند العرب 5.3 للمنزل الواحد تبلغ هذه النسبة 3.4 شخص للمنزل الواحد عند اليهود.

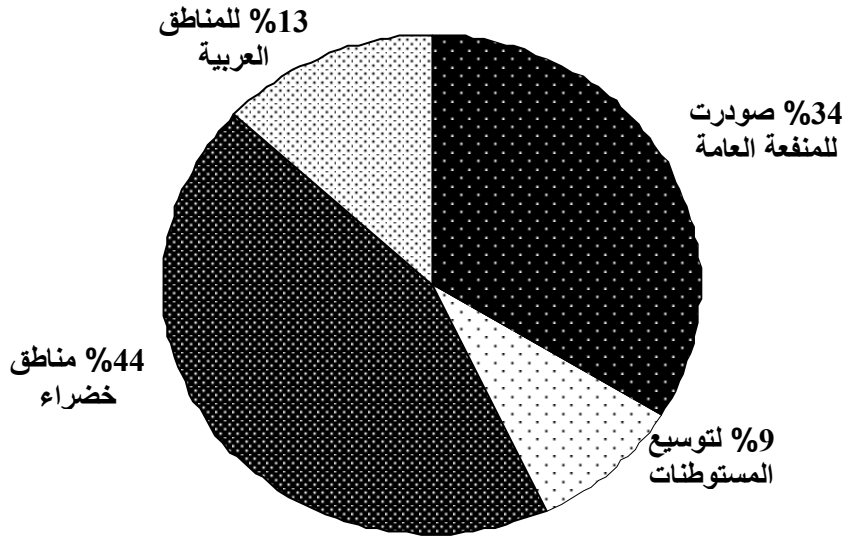
المنازل غير المرخصة، وبالتالي المخالفة للقانون، تتيح الفرصة وتعطي المبرر لبلدية غربي القدس لهدم هذه المنازل والتي بلغت أكثر من 2000 منزل منذ عام 1967. ونتيجة لسياسات التمييز العنصري هذه، فإن الآلاف من المقدسيين الفلسطينيين يعيشون في منازل كثيفة الازدحام أو مغائر، أو خيم أو مرافق غير صحية.

المنازل غير المرخصة في غربي القدس لا يطبق عليها قانون الهدم مع أن 70-80% من مخالفات البناء تجري غربي القدس وحسب تقارير اللجان ففي عام 2004 تم هدم 152 منزل للفلسطينيين في القدس و 96 منزل عام 2005 وكذلك عشرة منازل مهددة بالهدم بعد ذلك – وكذلك تفيد التقارير بأن هناك 10.000 أمر بالهدم ضد البنايات الفلسطينية في شرقي القدس ويمكن تنفيذها في أي لحظة.

وهناك استراتيجية صهيونية أخرى للحد من البناء في شرقي القدس هي المخطط الهيكل للمدينة. وبدون الحصول على موافقة اللجنة المسؤولة التي تتعلق بالبنية التحتية، المناطق، متطلبات البناء في بلدية غربي القدس وأهدافها، لا يمكن إصدار ترخيص بناء. ومخطط المدينة الهيكل شامل، مكلف ويتطلب تنسيقاً واسعاً بين مختلف الدوائر البلدية وهذه الدوائر وتقريرها تجعل من المستحيل على الفلسطينيين الحصول على ترخيص بناء أو مخططات اسكان.

الأرض والاستيطان

إن ما يقارب 66% من مساحة القدس اليوم هي أراض تم الاستيلاء عليها بالقوة: 5% مساحة بلدية شرقي القدس أيام الأردن و 61% من مساحة الضفة الغربية وقد صادر الكيان الصهيوني مساحة 24.500 دونم – أي أكثر من ثلث الأراضي التي ضمتها بشكل غير قانوني إلى غربي القدس – معظمها كان ملكية خاصة للفلسطينيين وذلك من أجل إقامة 12 مستوطنة موجودة حتى الآن في القدس. هذه المستوطنات التي يقطنها 185.000 – 200.000 مستوطن تهدف إلى تأمين سيطرة وتفوق الكيان الصهيوني على منطقة القدس بكاملها. وهي تشكل طوقين حول القدس الطوق الداخلي داخل شرقي القدس والطوق الخارجي ضمن "القدس الكبرى" يمتد بعمق كبير في أراضي الضفة الغربية ويعزل القدس عن محيطها الفلسطيني ويقسم الضفة الغربية إلى قسمين، مما يؤدي إلى خلق القدس اقتصادياً واجتماعياً لأن القدس هي المركز الطبيعي لكل النشاط التجاري و هي الممر الطبيعي للتحرك في كل فلسطين.



حوالي نصف مساحة شرقي القدس قد صنفت "أراض خضراء" أي مساحات عامة لا يمكن البناء فوقها. وفي الواقع فإن هذه المساحات تشكل أراض احتياطية لتوسيع المستوطنات وإقامة المشاريع فوقها كما حدث سابقاً فقد تم إعادة تصنيف المناطق الخضراء للسماح بإقامة أبنية لليهود. وآخر مثال على ذلك هو مستوطنة هار حوما التي يتم بناؤها على أراض جبل أبو غنيم والتي كانت مصنفة أرضاً خضراء.

مصادرة الأراضي في شرقي القدس

مساحة الحي أو المنطقة	مساحة الأرض المصادرة/ دونم	تاريخ المصادرة	الحي والمنطقة
2.019 588	3.345	1968/1/8 1968/1/8	التلة الفرنسية وجبل سكوبس راموت اشكول وجعفات هاميفهار
380	485	1968/1/8	معالوت جفنا (شرق)
1.759	765 470	1968/4/14 1970/8/30	نيفي يعقوب
122	116	1968/4/14	البلدة القديمة (حارة اليهود)
2.066	4.840	1970/8/30	راموت الون
لا يوجد معلومات 1.196	2240	1970/8/30 1970/8/30	شعفاط شرقي تالبيوت
2.859	2.700	1970/8/30	جيلو
3.327	1.200 137	1970/8/30 1982/7/1	عطاروت (بما فيها المطار)
؟	130	1970/8/30	وادي بن هينوم
—	100	1970/8/30	باب الخليل
264	600	1970/8/30	منطقة رامات راحيل
5.468	4400	1980/3/20	بسغات زئيف
2.523	1.850	1991/5/16	هار حوما (جبل أبو غنيم)
22.571	23.378		المجموع

بتسليم

المستوطنات الصهيونية في شرقي القدس

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	ملكية الأراضي	المساحة بالدونم	السكان	الكثافة السكانية شخص/دونم
راموت اشكول	1968	لفتا	985	6.081	6.9
راموت ألون	1973	بيت اكسا، لفتا، بيت حنيئا	4.979	39.383	7.91
نيفي يعقوب	1972	حزما، بيت حنيئا	1.759	20.306	11.5
بزجات زئيف	1985	حزما، بيت حنيئا	5.468	39.747	7.3
عطاروت	1970	قلنديا، بيت حنيئا	3.327		
تالبيوت الشرقية	1973	صور باهر	1.196	12.439	10.4
جيلو	1971	شرفات، بيت جالا، المالحة	2.859	27.425	9.6
جبل سكوبس	1968	شعفاط، العيسوية، الطور	1.048	1.246	1.2
جفعات شابيرا	1968	شعفاط، العيسوية	970	6.628	6.8
ريخس شعفاط	1994	شعفاط	1.126	13.390	11.9
جفعات هاماتوس	1991	بيت صفافا، بيت جالا	310	2.152	0.76
هار حوما	1991	أم طوبا ، صور باهر	2523		

مؤسسة القدس للدراسات الإسرائيلية كتاب إحصاء 2005/2004/2003/2002

نشاطات استيطانية جديدة

- في حزيران 2004 بدأت حملة استيطانية خاصة لإقامة مستوطنة جديدة، "جيفات" أو "توف يائل" فوق أرض مساحتها 2000 دونم قرب قرية الولجة الملاصقة لبيت لحم (داخل وخارج حدود بلدية غربي القدس) والهدف منها ربط القدس ومجموعة مستوطنات غوش تزيون وتستهدف بناء 13.600 وحدة سكنية لحوالي 60.000 مستوطن صهيوني.
- في عام 2004 بدأ العمل لإقامة مستوطنة "توف زيون" في جبل المكبر.
- يستمر العمل في بناء "كدمات زيون" والتي تشمل 200 وحدة سكنية في أبو ديس ملاصقة لجدار الفصل العنصري.
- بنيامين (جيفا بنيامين) وجفعات زئيف (أحان ها عاليوت) سوف تنضم إلى حزام المستوطنات حول القدس.
- منطقة هار حوما (جبل أبو غنيم) بدأت وزارة الإعمار والإسكان التخطيط لإقامة مستوطنة جديدة جنوب دير مار الياس غربي جبل أبو غنيم. وإضافة إلى ذلك يجري

الإعداد والتخطيط لإقامة مجمع سكني "هربات مزموريا" بهدف توسيع هار حوما لتصل حدود بلدية غربي القدس.

▪ معاليه أدوميم و E1 (هـ 1) – لقد تم بناء جدار الفصل العنصري 15 كم داخل حدود الضفة الغربية حتى يشمل داخله كل مجموعة مستوطنات معاليه أدوميم – ومساحتها حوالي 47 كم² وقد أعلنت حكومة الكيان الصهيوني مخططات لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم أكثر من ثلاثة أضعاف مساحتها وذلك بتطوير مساحة 12 كم² (خطة E 1 التي تشمل 3.500 وحدة سكنية لعشرين ألف مستوطن، فنادق، منشآت صناعية، مراكز تجارية وترفيهية) من أجل ربطها بمدينة القدس. وإذا ما استمرت التوسعة باتجاه الشرق وإقامة الإنشاءات المذكورة، فلا يمكن إقامة دولة فلسطينية لأن هذا التوسع سوف يقسم الضفة الغربية إلى قسمين وبالتالي يمنع تواصل الشمال مع الجنوب وكذلك يمنع إقامة عاصمة فلسطينية في القدس.

▪ خطة E1 تشمل إقامة مقر لقيادة الشرطة الصهيونية في الضفة الغربية، بديلاً من المقر الحالي الموجود وسط منطقة راس العامود. ومن المعروف أن هذا المبنى الحالي سوف يسلم للمستوطنين الصهاينة الذين يخططون لتوسيعه لإقامة مستوطنة صهيونية كبيرة.

▪ الكيان الصهيوني يخطط لبناء 281 وحدة سكنية في مجموعة مستوطنات جيفون (جفعات زئيف، بيت حورون، جيفون هداشا وهار ادار) شمالي غربي القدس، في نفس الوقت الذي سوف يتم بناء جدار الفصل العنصري بالمواطنين الفلسطينيين في القرى المجاور وعددهم 17 ألف مواطن في ما يسمى جيتو بيرنبالا.

▪ هناك مخططات قيد التنفيذ لإقامة مستوطنة صهيونية جديدة في المنطقة تتكون من 90 شقة سكنية ومعبد وحضانة أطفال في منطقة الشيخ جراح حول فندق شبرد بين مركز قيادة الشرطة الحالي وفندق حياة. وقد تم تقديم طلب ترخيص بناء إلى بلدية غربي القدس في أواخر شهر تشرين الأول 2005. ويدعي المليونير اليهودي الأمريكي أروين موسكوفيتش بأنه يمتلك هذه الأرض.

▪ في أيار 2005، أعلنت بلدية غربي القدس بأنها سوف تهدم 88 منزلاً في منطقة البستان في سلوان والتي يطلق عليها الصهاينة اسم "عيمق هاميك" أي "وادي الملك" ويقطن هذه المنازل 1000 مواطن مقدسي فلسطيني – وتستند أوامر الهدم على أن هذه المنطقة قد صنفت كمناطق مفتوحة – أو مساحات خضراء. وبالتالي ممنوع بناء العرب عليها ويجب أن تعود إلى الدولة. ومعظم هذه المنازل تم تشييدها بترخيص أو بدون

ترخيص، منذ عدة سنوات وبعضها قبل 1967. ومن الجدير بالذكر أن القوانين الصهيونية تنص على أن المنازل التي تم بناءها قبل سبع سنوات أو أكثر، بترخيص أو بدون ترخيص لا يمكن إزالتها ونتيجة لذلك فإن معظم المباني التي صدرت بحقها أوامر الهدم معفاة من هذا الإجراء حسب القانون المذكور (السلام الآن – حزيران 2005)

▪ في 25 تموز 2005، أقرت اللجنة المحلية لبلدية غربي القدس تعديلاً على المخطط الهيكلي لتنظيم المدينة بإقامة 21 وحدة سكنية بدلاً من 30 وحدة سكنية لإقامة مستوطنة صهيونية على أرض مساحتها 3.8 دونم في برج لقلق في الزاوية الشمالية الشرقية داخل سور البلدة القديمة. وتمتلك سلطة الأراضي الصهيونية (سلطة الحارس على أملاك الغائبين) 1.9 دونم من هذه الأراضي، وتمتلك شركة هيماوتا، وهي شركة فرعية لصندوق الأراضي اليهودي 1.3 دونماً منها والتي دعون بأنه تم شراءها مباشرة من كنيسة الروس البيض عام 1980. والقرار النهائي ينتظر موافقة قرار لجنة التخطيط اللوائية في وزارة الداخلية.

▪ وتؤكد حركة السلام الآن بأن الحكومة الصهيونية تقدم حوالي 33 مليون شيكل سنوياً لتأمين حراسة أمنية للمستوطنين الصهاينة الذين يسكنون في أحياء شرقي القدس

غلاف القدس

في العشرين من شباط 2005 أكدت الحكومة الصهيونية على مسار جدار الفصل العنصري في منطقة القدس بناء على النوايا المعلنة بتأمين الحماية والأمن لسكان إسرائيل. ولكن بالفعل فإن هذا الجدار الفاصل يهدف إلى إعادة تحديد حدود القدس، وقد تم تخطيطه بطريقة لزيادة عدد سكان الفلسطينيين خارج الجدار وفي نفس الوقت زيادة مساحة الأراضي الفلسطينية في القسم الإسرائيلي داخل الجدار.

هناك 55 ألف فلسطيني مقدسي (سكان كفر عقب، السلام، راس خميس، عناتا، قلنديا، شعفاط) سوف ينتقلون إلى الضفة الغربية، بينما هناك بين 60 و 80 ألف فلسطيني من حاملي هوية القدس غير القادرين على دفع تكاليف السكن المرتفعة في القدس – يعيشون حالياً خارج حدود البلدية (الرام) وغيرها، وهؤلاء سوف يعزلون عن القدس وبهذا سوف يتضرر حوالي 40% من المقدسيين من هذا الجدار.

إضافة إلى عزل القدس عن محيطها في الضفة الغربية، فإن القدس قد ارتبطت تاريخياً بمدينة رام الله في الشمال وبيت لحم في الجنوب، ولذلك فهناك انتشار للعائلات وورشات العمل، والمدارس والجامعات والمراكز الطبية في هذه المناطق – وإضافة إلى حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى القدس وخدماتها والأماكن المقدسة، فإن جدار الفصل

يؤدي إلى مصادرة 164 كم² من الأراضي وإضافتها إلى ما يسمى بغلاف القدس، وهذا الغلاف يقدر بـ 5% من مساحة الضفة الغربية وتشمل 3 مجموعات من المستوطنات مجموعة جبعون في الشمال الغربي، ومجموعة أدميم ومخطط E1 التوسعي في الشرق، ومجموعة غوش زيون في الجنوب.

وسوف يصاب قطاع الرعاية الصحية بأكبر الأضرار بسبب هذا الإجراء. هناك حوالي 1.120 أخصائي في الرعاية الصحية في شرقي القدس في المستشفيات الستة - المقاصد، اوغستا فكتوريا، مستشفى العيون، مستشفى الهلال، المستشفى الفرنسي، مستشفى الأميرة بسمة، 68% منهم من قاطني الضفة الغربية والذين لن يسمح لهم بالوصول إلى وظائفهم بسبب الإجراءات الإسرائيلية.

القدس - البلدة القديمة

يرجع تاريخ إنشاء مدينة القدس إلى حوالي 4000 عام قبل الميلاد وهي مقسمة إلى أربعة أحياء إسلامي، المسيحي، الأرمني، اليهودي، أما سور المدينة القديمة فقد بناها السلطان العثماني سليمان القانوني عام 1542 ويبلغ طوله حوالي 4 كيلومترات ومساحة البلدة القديمة كيلو متر مربع.

وعام 1982 تم إعلان مدينة القدس القديمة على قائمة التراث العالمي كما تم الإعلان عنها كذلك في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر.

ملاحظات	عدد الأشخاص في الدونم الواحد	المساحة بالدونمات	عدد السكان	الحي
(1) يشمل ذلك مساحة الحرم القدسي الشريف 135 دونم وإذا استثنينا هذه المساحة تبلغ الكثافة أكثر من 70.	54.7	461 ⁽¹⁾	25.246	الإسلامي
(2) باستثناء 1.500 مستوطن يعيشون في منازل احتلوها في الأحياء الإسلامية والمسيحية	27.5	192	5.276	المسيحي
(3) هذه المساحة الحالية علماً أنها لم تتجاوز 4 دونمات قبل 1967	19.5	126	2.461	الأرمني
	19.6	122 ⁽³⁾	2.387 ⁽²⁾	اليهودي
	39.3	900	35.370	المجموع

كتاب الاحصاء السنوي 2005/2004 مؤسسة القدس للدراسات الإسرائيلية

المستوطنون داخل وحول البلدة القديمة - القدس

إن البلدة القديمة والأحياء المجاورة سلوان، راس العامود، الشيخ جراح، والمصرارة (بين باب العامود والشيخ جراح) تتعرض الآن لهجمة استيطانية شرسة من المستوطنين الصهاينة المتطرفين مثل العاد، عطيرات كوهانيم، حي في قيام، وامانا التي تتمتع بدعم شعبي كبير للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الممتلكات الفلسطينية.

وفي الوقت الحالي، فإن بؤر الاستيطان الصهيوني في شرقي القدس خارج المستوطنات الرئيسية التي بنيت بعد حرب 1967 تشمل الحي الإسلامي في البلدة القديمة، دير ما يوحنا في البلدة القديمة (حارة الدباغة)، مدينة داود في سلوان (30 مستوطناً) بيت أوردت على جبل الزيتون، راس العامود، صديق شمعون في الشيخ جراح، وحي الثوري.

وتم مؤخراً الاستيلاء ووضع المخططات للاستيلاء وإقامة بؤر استيطانية جديدة في برج نلقق - في القسم الشمالي الشرقي للمدينة قرب باب الساهرة، والمنطقة المحاذية لفندق شبرد في الشيخ جراح، ومنطقة البستان في سلوان.

وموضوع الساعة الساخن الآن هو مصير فندقين وصف طويل من المتاجر التي تملكها بطيركية الروم الأرثوذكس في ساحة عمر بن الخطاب - باب الخليل. وحسب تصريحات مسؤول في البطيركية أنه تم تأجير هذه الأملاك لمدة طويلة، وهي فعلاً تماثل البيع، إلى مؤسسات مرتبطة بالحكومة الصهيونية أو مجموعات المستوطنين الصهاينة ولا يزال هذا الموضوع قيد البحث في المحاكم والمحافل الكنسية ولم يتم البت فيه نهائياً.

سياسات بلدية القدس

ملاحظة: المقدسيون الفلسطينيون لا يُعتبرون مواطنين إسرائيليين ولكنهم مقيمون في القدس يخضعون للقوانين الصهيونية والشرطة والمحاكم.

موازنة البلدية والضرائب والبنية التحتية

حسب الإحصائيات الصهيونية تبلغ نسبة المقدسيين الفلسطينيين 33.6% من مجموع السكان، وهم يحصلون على أقل من 10% من موازنة البلدية. وفي المعدل العام تصرف البلدية على المواطن اليهودي 4 إلى 6 مرات أكثر مما تصرفه على المواطن الفلسطيني. ونظراً لتطبيق التمييز العنصري بالنسبة للبنية التحتية، هناك نقص كبير في الخدمات وبخاصة خدمات المياه والصرف الصحي، وصيانة الطرق، والكهرباء في شرقي القدس.

مقارنة خدمات البلدية بين العرب والصهاينة

الأحياء اليهودية	الأحياء العربية	
460.000	185.000	عدد السكان
178	32	عدد الباحثين الاجتماعيين
160	240	عدد الحالات الاجتماعية لكل باحث
1.087	45	عدد المتنزهات العامة
5.165 دونم	470 دونم	
220	15	عدد المرافق والإنشآت في الملاعب الرياضية
15	1	عدد الإنشآت والمرافق التي تمت إضافتها 2003-2004
1.000	90	الوسائل والمرافق الترفيهية التي تمت إضافتها بين 2003-2005
14	—	طاولات كرة الطاولة
400	38	مقاعد في المتنزهات
3.5 مليون دولار	530.000 دولار	الموازنة للمرافق العامة والخدمات
85% من المجموع	15% من مجموع الموازنة	

المصدر كول هاغير - تقرير عن المستوطنات الصهيونية في المناطق المحتلة كانون ثاني 2005

إضافة إلى ذلك فإن المقدسيين الفلسطينيين يتعرضون إلى تمييز عنصري كبير ونظام ضريبي غير عادل وبخاصة في فرض وجباية ضريبة الأرنونا التي تتطلب منهم دفع نفس النسبة التي يدفعها المواطن الصهيوني الذي يبلغ دخله ثمانية أضعاف الفلسطيني، وتغطي الأرنونا ضريبة الأملاك التي تعتمد على الحي، حالة ونوعية البناء، وحجمه. أما ضرائب الأعمال حيث تقدر القيمة التجارية للأملاك حسب مساحتها وليس حسب النشاط التجاري أو الدخل. وفي المناطق المتميزة درجة "A" يبلغ معدل نسبة الأرنونا 245 شيكل للمتر المربع الواحد - وقد أرغم ارتفاع ضريبة الأرنونا كثيراً من التجار المقدسيين، وبخاصة داخل وحول البلدة القديمة، على إغلاق متاجرهم وتوقف نشاطهم التجاري - وبالتالي إفراغ مدينة القدس.

وعلى نفس الأسس هناك تمييز عنصري في معاملة المقدسيين الفلسطينيين من قبل مؤسسة التأمين الوطني - وهو النظام الذي يشمل الرعاية الطبية، الرعاية الاجتماعية التي

تشمل منافعتها تأمين دخل ثابت، بدل رواتب، معونات للأطفال، مخصصات تقاعد، مساعدات للولادة، وإعادة تأهيل. وعلى الفلسطيني، عكس الصهيوني، أن يثبت إقامته في القدس وأثناء عملية الإثبات المعقدة هذه، وكذلك أثناء بحث وتحقيق مؤسسة التأمين الوطني في هذه الطلبات فإن المؤسسة لا تدفع أي مساعدة. وعادة ا يتم قبول 70% فقط من هذه الطلبات.

في 7 نيسان 2002 قامت الحكومة الصهيونية بتعديل قانون التأمين الوطني بحيث تحرم عائلات الفلسطينيين الذين استشهدوا أثناء قيامهم بعمليات فدائية ضد الصهاينة من أي مساعدة اجتماعية للأيتام أو الأرامل.

كذلك تحقق مؤسسة التأمين الوطني في أهلية تأمين الرعاية الصحية للأطفال الذين تم اعتبار والديهم كمقيمين دائمين في القدس، ويبقى هؤلاء الأطفال بدون رعاية صحية وتأمين صحي حتى يتم هذا التحقيق ويقدر أطباء جمعيات حقوق الإنسان أعداد الأطفال المحرومين من التأمين والرعاية الصحية في شرقي القدس بعشرة آلاف طفل.

التعليم

ينقسم نظام التعليم في شرقي القدس إلى 48 مدرسة حكومية تحت إشراف ومسؤولية بلدية غربي القدس ولكنها تدرس "نظام تعليم عربي" منفصل ومختلف عن باقي أنظمة

البلدية، و67 مدرسة غير تابعة للبلدية وتمتلكها وتديرها كنائس ومؤسسات دينية أو وقفية إسلامية تنسق مع السلطة الوطنية أو أفراد وتخدم نفس عدد الطلاب تقريباً - وتقدر مؤسسة القدس للدراسات الإسرائيلية عدد الطلاب الذين يتلقون التعليم في مؤسسات تعليمية خاصة بـ 21.000 طالب.

إن قانون التعليم الإلزامي الصهيوني يطلب من الحكومة تأمين تعليم مجاني وإجباري لكل الأطفال من سن 5-15 سنة بغض النظر إذا كان قد تم تسجيله في سجلات وزارة الداخلية للسكان. ومع ذلك فهناك نقص حاد في المدارس الحكومية التي تخدم السكان الفلسطينيين وحسب الإحصائيات هناك 79.000 طفل في سن الدراسة في شرقي القدس ولكن هناك 64.536 طفلاً فقط مسجلون في مدارس بلدية غربي القدس ووزارة المعارف وفي المدارس الخاصة، بينما هناك 14.500 طفل غير مسجلين بالمرّة بسبب الأوضاع التعليمية السيئة وغير المحتملة في شرقي القدس.

وفي عام 2001 رفع محام إسرائيلي قضية ضد بلدية غربي القدس ووزارة المعارف ممثلاً عن 915 طفلاً فلسطينياً لم يقبلوا في المدارس الحكومية بسبب عدم وجود أماكن لهم. وقررت محكمة العدل العليا أمر بلدية غربي القدس ببناء 245 غرفة صف خلال 4 سنوات وحتى شهر تموز 2005 تم بناء 13 غرفة صف فقط، و 27 أخرى تحت الإنشاء، بالرغم من تخصيص موازنة لبناء 47 صفاً وهو رقم يقل كثيراً عن النقص في الصفوف والبالغ 245 صفاً (وزارة شؤون القدس - السلطة الفلسطينية - أيلول 2005).

المدارس في القدس 2004-2005

المجموع	اليهود		الفلسطينيون	
	سلطة التعليم البلدية نظام التعليم العبري	قسم المتدينين	سلطة التعليم البلدية نظام التعليم العربي	المجموع
ما قبل المدرسة	9.405	17.511	3.505	30.421
الابتدائي / الأساسي	23.647	40.564	20.671	84.882
بعد الابتدائي	27.656	20.048	17.210	68.914
تعليم خاص	1.631	1.100	677	3.408
المجموع	62.339	83.223	63.063	208.628
مجموع عدد الصفوف	2.559	3.214	1.377	6.843
صفوف جديدة تم بناؤها 2004 - 1944	209	625	389	1.621

الكتاب السنوي عن القدس

يطلب من المدرسين الذين يحملون هوية الضفة الغربية الحصول على تصاريح إسرائيلية للدخول إلى القدس. وفي تموز 2005 طلبت السلطة الوطنية الفلسطينية تصاريح لـ 375 معلماً للعمل في السنة الدراسية الجديدة، ومضت مدة طويلة دون إصدار هذه التصاريح بالرغم من الضغوط الدولية ولكن السلطات الصهيوني تدعي بأنها تعمل لإصدارها ولكن المدرسين لذي لم يحصلوا على هذه التصاريح أصبحوا قلقين وغير واثقين من حصولهم على قوت يومهم .

وزارة شؤون القدس - السلطة الوطنية الفلسطينية